العرب
الإثنين 2020/05/11
السنة 42 العدد 11699

حين تتحول الإعلانات الإشهارية إلى مصدر للحقد الطبقي

ومضات مزدوجة الخطاب تقسم مصر إلى شعبين الأول مترف والثاني مهمش

أثارت الإعلانات الإشهارية مجدّدا في مصر جدلا في صفوف المشاهدين بمختلف طبقاتهم. وزاد في تأجيج هذه القضية تدخل أحد رجال الأعمال في أحد البرامج التلفزيونية للدفاع عن محتوى الإعلانات التي تروج لمشروعاته والتي تتهم بأنها تروج خطابا مغذيا للحقد الطبقي. وفي تفاعل مع هذه التطورات يجمع خبراء الإعلام في مصر على أن ما تقدّمه وسائل الإعلام من إعلانات في شهر رمضان يُظهر صورة جميلة للبلاد تتنافى مع حقيقة أوضاع الطبقات الفقيرة

إعلانات رمضان تعمق الفجوة بين الطبقات

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة - فجرت مداخلة هاتفية أجراها رجل الأعمال المصري هشام طلعت مصطفى، مساء الجمعة، مع برنامج "الحكاية" على فضائية "إم بي سي مصر"، جدلا كبيرا، حيث خرج الرجل ليدافع عن إعلانات مشروعاته التي تخاطب المرفهين، وصب غضبه على الرافضين لها.

وساير طلعت مصطفى في ذلك مقدم البرنامج عمرو أديب، وبرامج أخرى، كرست جهودها للدفاع عن مصطفى، وتجاهل الغالبية من المواطنين الذين يتعرضون لموجة من الإعلانات جرى تعريفها في مصر بـ"الشحاذة"، حيث تخاطب القادرين على التبرع للفقراء.

وتثير هذه الإعلانات موجة استهجان لدى الطبقات الضعيفة التي لا ترى نفسها فيها، كما تطرح عدة أسئلة أمام المراقبين بشأن ما يمكن أن تدخله من صراعات طبقية داخل المجتمع المصري.

> الكثير من الفئات الناقمة على إعلانات رمضان تبني مواقفها على أن هناك إصرارا على إظهار مصر في صورتين متناقضتين

واعتاد محمود علي، وهو معلم ورب أسرة مصرية، انتهاج سياسة تغيير المحطات التلفزيونية الفضائية، كلما جاءت فقرة إعلانات لتجنب اليأس والإحباط، سواء كان الإعلان يروج لسلعة أو منتجع فاخر، أو يستهدف استجداء الناس بكلمات ومشاهد مؤثرة لحثهم على التبرع لمؤسسة خيرية متخصصة في علاج المرضى أو توفير الطعام للبسطاء في زمن كورونا.

ولا تختلف نظرة الرجل الخمسيني لإعلانات شهر رمضان عن حال الكثير من المواطنين الذين أصبحوا يتعاملون مع المحتوى الإعلاني بتذمر، ما يدفعهم إلى الهروب من الفقرات الإعلانية.

وتبني الكثير من الفئات الناقمة على إعلانات رمضان موقفها على أن هناك إصرارا على إظهار مصر في صورتين متناقضتين، الأولى بلد الرفاهية الذي يعيش سكانه في سعادة ولديهم منتجعات وإمكانيات مادية يستطيعون من خلالها شراء المتعة، والثانية بلد المهمشين و"الغلابة" الذين يواجهون الموت جوعا ومرضا ويتوسلون المساعدة.

صراع الطبقات

لا يحتاج الأمر إلى استطلاع رأي الجمهور حول المحتوى الذي غزا القنوات منذ بداية رمضان وأفرغ بعض المسلسلات من مضمونها، إذ تكفي ملامح الغضب التي تكسو وجوه المتابعين بمجرد التطرق إلى القضية، حيث تسمع كلمات وعبارات ربما لو وصلت إلى الجهة التي تروج للمنتج لقررت وقفه.

وقال محمود علي، لـ"العرب"، إن أكثر ما يستفزه أن الإعلانات تنشر الفكر الطبقي وتصدر البؤس، وفي الحالتين يصاب المشاهد بالاكتئاب، فلا هو يستطيع مجاراة الرفاهية التي تروج لها، ولا هو يتحمل رؤية مواطنين عاجزين عن العلاج ولا يستطيعون توفير الحد الأدنى من الطعام ويظهرون على التلفزيون منكسرين.

تحول المحتوى الإعلاني الذي يستعطف الناس للمشاركة في حملات التبرع بغرض العلاج وتوفير الطعام للبسطاء، إلى عادة موسمية في رمضان، حيث تستغل المؤسسات الخيرية اتجاه الكثير من المقتدرين لإخراج الزكاة، ويتمّ اللعب على هذا الوتر بمشاهد مؤلمة لمواطنين يفترشون الأرض في المستشفيات ويبكون لعدم وجود طعام أو سكن آدمي.

بالتزامن مع ذلك تجد محتوى إعلانيا يروج لمنتجع فاخر بأرقام فلكية، يتحدث بعض سكانه عن رفاهية ومتعة الحياة، وأن الإقامة هناك تغنيهم عن الاختلاط بباقي الفئات، ما عرّض صاحبه رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى لانتقادات واسعة واتهامه بالطبقية والتمييز، واضطر إلى وقفه.

كل هذا ساهم في توسيع قاعدة الاستقطاب حول الإعلانات، وقد وقفت بعض المنابر الإعلامية إلى جانب المحتوى المصنف على أنه طبقي، بحكم المصالح التي تربط أصحاب الشركات وملاك القنوات الفضائية التي هاجمت الأصوات المناوئة بدلا من إظهار وجهتي النظر.

استهجان شعبي

تعرض الإعلامي عمرو أديب لانتقادات لاذعة، عقب هجومه على معارضي إعلان المنتجع، وساير صاحبه هشام مصطفى في اتهامهم بأنهم "ليسوا أسوياء نفسيا"، لتبرير موقفه وتثبيت فكرة الطبقية بعد وصفه لمعارضيه بـ "أعداء النجاح".

ومضى على النهج نفسه الإعلامي أحمد موسى مقدم برنامج "على مسؤوليتي" بفضائية "صدى البلد"، وغاب عنه أن المحتوى المقدم يكشف زيف الواقع الذي طالما أنكره الإعلام التقليدي بتجاهل وجود فئات مطحونة وأخرى مرفهة، وأن الأولوية تركز على مخاطبة النخبة.

ويرى حسن علي، أستاذ الإعلام بجامعة قناة السويس، أن إعلانات رمضان أزاحت الستار عن ازدواجية الكثير من المنابر، وكشفت النقاب عن خلل طبقي، والأكثر خطورة أن يكون هناك إصرار من المعلنين على استخدام أسلوب استفزازي في الترويج للسلعة حتى يكون اسم المنتج متداولا على نطاق واسع، ولو تعرض الإعلان لهجوم شرس.

وقال في تصريح لـ"العرب"، إن المحتوى الإعلاني الذي يقدم للجمهور يدفعهم إلى الانفصال عن السياق المصري، فكيف تطالب إحدى المؤسسات الخيرية بأن يتبرع المشاهد بجنيه واحد لإنقاذ حياة إنسان وبعد دقيقة واحدة يأتي إعلان آخر يروج لسلعة أو منتجع فاخر بطريقة استفزازية، ما يترك لدى الناس حالة من الإحباط تدفع بعضهم إلى التمرد على واقعه المعيشي.

وشارك حسن، الذي يرأس جمعية "حماية المشاهد المصري"، في إعداد قوانين تحكم المحتوى الإعلاني في بلدان عربية عدة، وهو ما جعله يعزو الأمر إلى "غياب الرقابة القانونية" معتبرا أنه "السبب وراء الفوضى التي تظهر على الشاشات ولا تحترم عقلية أو نفسية الجمهور المتلقي، بعكس المعمول به في دول مثل الإمارات والسعودية والمغرب".

ويعتبر الكثير من الداعمين للمحتوى الإعلاني الطبقي أن المشكلة تكمن في أزمة البسطاء مع المنتج، وليس مع الطريقة التي يتم من خلالها عرض السلعة، بغض النظر عن هويتها أو شكلها.

لم يبن الساخطون على أي إعلان موقفهم على ضغينة أو اضطهاد للفئة المستهدفة، بل إن تذمرهم مرده أن الإبداع غاب عن الفكرة، وطريقة الترويج ليست احترافية وتصل أحيانا حد السذاجة والاستخفاف بعقول المشاهد، ما دفعهم إلى رفع راية العصيان الداخلي.

كما أن قطاعا كبيرا من الجمهور يصب سخطه على إعلانات التبرعات لأنها غير مهنية وتضع المحتاجين في صورة المتسولين، ما يبرهن على أن الفئة الغاضبة ليست ضد العمل الخيري، بل ترفض الطريقة والأسلوب الذي يتم من خلاله مخاطبة المتبرعين، إذ لا يمكن أن يصل الأمر حد اعتبار التبرع للجهة فرض عين دعا إليه الإسلام في شهر الصيام.

ما يثير استهجان البعض للإعلام، أن المؤسسات التي تتاجر بالفقراء والمرضى، تدفع مقابل الإعلانات التلفزيونية مبالغ فلكية، ربما لو تمت الاستفادة منها في تحسين أحوال أفراد الطبقة التي تطلب مساعدتها ليل نهار لتغيرت ظروف الآلاف منهم، بدلا من الاستعانة بفنانين ومطربين ونجوم كرة يتقاضون أموالا كبيرة نظير مشاركتهم في إعلان يحث الناس على التبرع.

معروف أن القنوات لا تفرق بين مؤسسة خيرية وبين شركة كبرى في تكلفة المحتوى الإعلاني، ويدفع الجميع نفس المبالغ حسب مدة الإعلان، سواء كان ذلك بالدقيقة أو بالثانية، وفق التسعيرة التي تحددها إدارة القناة، لكن ما يثير الريبة أن تجد فنانا يروج لمنتج مرتفع التكلفة لا يقدر عليه سوى الأغنياء ثم تراه يشارك في إعلان لطلب تبرعات، في ازدواجية إعلامية تزيد حيرة الجمهور.

بغض النظر عن قبول أو رفض البعض للازدواجية، فإن إعلانات رمضان كشفت عن أزمة حقيقية في مستوى الإبداع الإعلامي، فلا توجد فكرة تمثل أرضية خصبة لنجاح الحملة الإعلانية، أو متعة بصرية وعناصر إبهار وإقناع بالكلمة والصورة تجذب المشاهد للتفاعل مع المنتج، وبدت الإعلانات كأنها مسلسلات قصيرة تتكرر على كل القنوات.

حلم العودة إلى الديار لا يفارق النازحين في دارفور

الخرطوم - رغم تمديد مفاوضات السلام في السودان إلى أجل غير مسمى بعد انتهاء المدة المحددة دون الإعلان أو التوقيع عن أي اتفاق، ما زال النازحون في إقليم دارفور يمنون النفس بالعودة إلى ديارهم بعدما شردوا قرابة عقدين من الزمن.

ومع عودة السلام تدريجيا إلى دارفور يكافح الملايين من النازحين داخل السودان للبقاء على قيد الحياة بعد عقود من الحروب. وتقدم منظمات دولية المساعدة للنازحين لكن أوضاعهم في غاية الصعوبة.

وتأزمت الأوضاع المعيشية للنازحين وباتوا يفقدون الأمل في حدوث السلام وإنهاء كابوس الحرب حين أعلنت وساطة دولة جنوب السودان السبت تمديد مفاوضات السلام في الجار الشمالي السودان لأجل غير مسمى.

وقال رئيس الوساطة مستشار رئيس حكومة جنوب السودان للشؤون الأمنية توت قلواك، إن التمديد جاء "بناء على رغبة الأطراف في إكمال المفاوضات وجديتها في الوصول إلى اتفاق سلام شامل".

وأشار إلى أن جلسات التفاوض أظهرت "جدية الحكومة السودانية والجبهة الثورية (تتكون من عدة حركات مسلحة) في التوصل إلى اتفاق حقيقي والتزامهما في تمديد عملية التفاوض من وقت إلى آخر".

وفي 9 أبريل الماضي اتفقت أطراف مفاوضات "سلام السودان"، على تمديد فترة التفاوض إلى 9 مايو الجاري. كما توقفت المفاوضات بعد اتخاذ السلطات السودانية إجراءات احترازية للحدّ من انتشار فايروس كورونا.

وتشمل مفاوضات السلام 5 مسارات، هي إقليم دارفور (غرب)، ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق، وشرق السودان، وشمال السودان، ووسط السودان.

أمل الذهاب إلى المدرسة لا يفارق الأطفال

ويقيم أحمد إسحاق بابكير، النازح السوداني من دارفور في بلدة صغيرة مع أسرته وبالكاد يكسب ما يقيم أودهم. وكان قد فرّ من دارفور قبل نحو 20 عاما عندما هاجم مسلحون قريته. وقال إنه اختبأ في الجبال والوديان المجاورة خلال رحلة نزوحه الطويلة.

ومزقت سنوات النزاع الطويلة إقليم دارفور. ويواجه الكثير من النازحين مثل بابكير صعوبات كبيرة على مستوى العيش، فهو يجمع كل يوم الأخشاب لبيعها لكسب قوت عيشه.

ويقول "مرات بمشي في الخلا ليومين، أجيبلي حطب عشان أبيع وأوكل عيالي". لكن تجربة الحرب والنزوح تركته في حالة صعبة من الشعور بعدم الأمان. فهو يشعر بخوف شديد من الخروج إذ يشعر أن أمرا سيئا قد يحدث لأسرته.

وهناك نحو 1.6 مليون نازح في دارفور. وأغلب المخيمات والمنشآت التي يقيم فيها النازحون تفتقر للخدمات والبنية الأساسية مع ندرة الموارد التي يقتسمونها مع المجتمعات المضيفة.

وتعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة مع الحكومة السودانية ومنظمات إغاثة أخرى على تقديم المساعدة وتشجيع إقرار السلام في دارفور. لكن العاملين بالإغاثة يقولون إن المزيد من الدعم الدولي مطلوب بشدة.

والرئيس المخلوع عمر حسن البشير المسجون في الخرطوم منذ الإطاحة بحكمه الذي استمر 30 عاما وسط مظاهرات حاشدة، مطلوب للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية بسبب اتهامات بجرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

لكن رغم كل هذه الظروف الصعبة والمتراكمة منذ سنوات في إقليم دارفور هناك أمل لدى النازحين بأن يعود السلام تدريجيا إلى المنطقة. وأطفال بابكير الصغار يذهبون الآن للمدرسة.

وحلم بابكير هو العودة لقريته مع أسرته وإعادة بناء ما فقده هناك، حيث يقول "الحمد لله إذا جاء الأمن، كل الناس يمشوا لبلادهم ويرجعوا يعيشوا زي ما كان، ويعمروا بلدهم بالأمن والناس يقدروا يوفروا لهم المدارس والمستشفيات والحاجات".

> 1.6 مليون نازح يفتقرون الخدمات مع ندرة الموارد التي يقتسمونها مع المجتمعات المضيفة

وتنتشر "يوناميد" الأممية في دارفور، منذ مطلع 2008، وهي ثاني أكبر بعثة حفظ سلام أممية، إذ تجاوز عدد أفرادها 20 ألفا من قوات الأمن والموظفين، قبل أن يتبنى مجلس الأمن في 30 يونيو 2017، خطة تدريجية لتقليص عددها.

وشهد الإقليم منذ 2003، نزاعا مسلحا بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة حوالي 300 ألف شخص، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

وجنّدت حكومة الرئيس السابق ميليشيات تتّهمها منظمات حقوقية بارتكاب فظائع أثناء النزاع، ما أفضى إلى إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق البشير واثنين من معاونيه وزعيم قبلي بتهم ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. ووفقا للأمم المتّحدة تسبّب هذا النزاع بمقتل 300 ألف شخص ونزوح 2.5 مليون آخرين.

ويأمل النازحون في أن تقترب الحكومة السودانية من التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع الحركات المسلحة في دارفور، عبر مفاوضات تتوسط فيها دولة جنوب السودان.

وتسعى الحكومة الانتقالية الحالية إلى طي صفحة عهد البشير الذي حكم البلاد طوال ثلاثة عقود بقبضة حديدية انتهت عندما أطاح به الجيش إثر احتجاجات شعبية غير مسبوقة في أبريل 2019.

وتكابد الحكومة أيضا لوضع حدّ للصراعات العرقية المتعدّدة التي عانى منها السودان بشكل متواصل تقريبا منذ استقلاله في 1956.

وفي فبراير وافقت السلطات الانتقالية السودانية على تسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية ومقرّها لاهاي. وفي مارس حذّرت الأمم المتحدة من أنّه إذا كان نشاط المتمرّدين المسلّحين قد تراجع في دارفور إلا أنّ حلّ التوتّرات القبلية في الإقليم هو السبيل الوحيد لتجنّب المزيد من أعمال العنف.